الشبكة النقابية لبلدان المتوسط وبلدان جنوب الصحراء

وثيقة الشبكة النقابية لبلدان المتوسط وبلدان جنوب الصحراء لمناصرة الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة

تمهيد

الشبكة النقابية لبلدان المتوسط وبلدان جنوب الصحراء هي مجموعة من النقابات الافريقية (جنوب الصحراء والمغرب العربي) والاوروبية تشكلت سنة 2014 من أجل تحقيق جملة من الاهداف من بينها تعزيز حقوق المهاجرين في فضائي البحر الأبيض المتوسط وجنوب الصحراء (إعلان الدار البيضاء، عام 2014). واذ ترحب الشبكة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لوضع ميثاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة (إعلان نيويورك لسنة 2016) فانها تتوجه بوثيقة المناصرة هذه إلى السيدة لويز أربور، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المكلفة بالهجرة الدولية والامينة العامة للندوة الحكومية حول الهجرة الدولية.

وتندرج وثيقة المناصرة هذه في سياق التمشي الذي كان وراء احداث الشبكة النقابية والذي اوضحه اعلان الدار البيضاء بتاريخ 8 اوت(اغسطس) 2014 بالدعوة الى "العمل المشترك وبطريقة منسقة وفعالة، في المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للحيلولة دون تدهور ظروف العمل والعيش للعمال المهاجرين ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب "، و **النداء الذي تقدم به** بيان الشبكة النقابية لبلدان المتوسط وبلدان جنوب الصحراء بتاريخ **24 جويلية (يوليه) 2017** للمطالبة "بوضع اطار متعدد الاطراف لادارة الهجرة الدولية في اسرع الاوقات لضمان احترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين، وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لحماية المهاجرين، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة."

وتستند وثيقة المناصفة كذلك الى مواقف **الكنفدرالية النقابية الدولية (CSI) كما تعتمد ايضا على** مجموعة من الطلبات جاءت في مبادرة من "مجموعة الاتحادات العمالية" Global Unions (نوفمبر-2017) وصممت كأداة مناصفة نقابية خاصة بالمسار التشاوري من اجل "الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة".

التشخيص

تستمد وثيقة المناصرة مبرراتها من الانحرافات المزدوجة التي رصدها اعضاء الشبكة في الحوكمة العالمية لسياسات الهجرة.
فالشبكة وقفت أولاً ، عند المحتوى الامني المتشدد للمواقف والاجراءات المتعلقة بادارة **تدفقات الهجرة**، وخاصة تلك التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي تجاه تحركات السكان في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
ثم انها وقفت ثانيا، عند المنحى غير المنظم لبعض الاحكام السياسية والقانونية الخاصة بالتصرف في العمال المهاجرين والتي من شانها الحد من الضمانات التي توفرها المعايير الدولية والتشريعات الاقليمية وشبه الاقليمية والوطنية.
وقد كان من نتائج هذا الانحراف المزدوج، وفي الان نفسه، تسريع نسق **التصعيد في انتهاكات الحقوق الإنسانية للمهاجرين مما** أسفر عن خسائر في الأرواح البشرية وانتهاكات متعددة تتصل بالمرور والاستخدام والتشغيل، و**تخصيص امكانيات مالية وسياسية هائلة لدعم الوكالات والاليات الامنية** مع ما نتج عن ذلك من آثار ضارة (انتهاك حقوق الإنسان الأساسية) بدلاً من التركيز على **الأسئلة الرئيسية الثلاثة** الكامنة وراء اشكالية الهجرات الدولية اليوم وهي:

- **التقليص من الاسباب الأساسية للهجرة في بلدان المنشأ (الفساد، والاستعمار الجديد، الصراعات المسلحة، والتغيرات المناخية، والبطالة الكثيفة، إلخ).**
- **اعتماد ونشر وتنفيذ المعايير الدولية لحماية الحقوق الإساسية والخصوصية للعمال المهاجرين** ;
- تنمية القدرات للحكومات والاطراف الاجتماعيين وممثلي المهاجرين حتى يقع بلورة ووضع **سياسات مبتكرة للهجرة تخدم قضايا التشغيل والعمل اللائق والحماية الاجتماعية و التنمية المستدامة**.

السياق والهدف الاساسي

لقد تم بناء وثيقة المناصرة هذه انطلاقا من العناصر التالية:
1- التجربة النضالية للمنظمات العضوة في الشبكة النقابية لبلدان المتوسط وبلدان جنوب الصحراء

2- التمشي التشاوري الذي أعتمدته الشبكة لبلورة تحليل نقدي لمسار الميثاق العالمي للهجرات الامنة والمنظمة والمنتظمة يعتمد على تحليل المعايير الدولية والوثائق المتوفرة حول الميثاق

3- مشاركة بعض أعضاء الشبكة في مرحلة التشاور حول الميثاق بالمنطقة الافريقية
4- التفكير داخل الشبكة والذي افضى الى موقف توافقي يتجلى في وثيقة المناصرة هذه
5- وثيقة المناصرة التي اعدتها "مجموعة الاتحادات العالمية" Global Unions في نوفمبر(تشرين الثاني) 2017 والتي ابرزت أهم مطالب نقابات العمال في علاقة بالميثاق العالمي,

ان الهدف من وثيقة المناصرة هو التحسيس باهمية المبادىء المعيارية والمسبقات السياسية والمقترحات العملية للتدخل التي تتبناها الشبكة والحكومات ومختلف الاطراف المعنية الناشطة في مجال بلورة الميثاق العالمي (خلال مراحل التوطيد والتفاوض)،

التوصيات

أ- المبادئ والأطر التنظيمية

تؤكد الشبكة تمسكها بجميع **معاهدات وبروتوكولات الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان** ، وفيما يتعلق بالعمال المهاجرين، باولوية **المعايير الدولية الواردة في الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية**، ومنها الاتفاقيتان الفنيتان عدد 97 و 143 وتوصياتهما، الى جانب **اتفاقية "الأمم المتحدة" لسنة 1990 المتعلقة بجميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم** . كما تثمن الشبكة نوعية وحسن توقيت الضمانات التي تكفلها الاتفاقية الثنائية النموذجية لليد العاملة الواردة في التوصية عدد 86 لمنظمة العمل الدولية وتجدد كذلك تاكيدها على الدور المركزي لاجندا **العمل اللائق والحقوق الاساسية للعمل لمنظمة العمل الدولية**.

وفيما يتعلق بمسألة الانتهاكات التي ترتكبها الشبكات الاجرامية العابرة للقارات والمتخصصة في تسريب المهاجرين والتوظيف الاحتيالي والقسري والتشغيل الاجباري، فان الشبكة تعترف بالحاجة إلى اللجوء إلى ما يسمى ب"صكوك **باليرمو"** (البروتوكولات المتعلقة بتسريب البشر والاتجار بهم، 2003) مع التأكد من عدم تجريم المهاجرين ضحايا هذه الانتهاكات.

وتلاحظ الشبكة **ضعف الضمانات المتعلقة بحماية العمال التي توفرها "منظمة التجارة العالمية"**، وخاصة "الاتفاق العام" بشأن التجارة في الخدمات (الانموذج 4) و **الغياب التام لمعايير حماية العمال المهاجرين أو المشردين في الاتفاقيات الدولية للتجارة الحرة أو الاتفاقات الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر**.

وتسلم الشبكة بفائدة **مؤشرات التعامل مع الهجرة الواردة في أهداف التنمية المستدامة واجندا عام 2030 لتقييم السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية** (*ومنها المادة* 5.2 والمادة 8.7 حول الرق المعاصر والاتجار بالبشر والعمل الاجباري وعمل الأطفال، والمادة 8.8 حول حماية العمال المهاجرين، والمادة 10.7 حول ضبط السياسات الوطنية لهجرة العمل، والمادة 10.حول التخفيض في تكاليف التحويلات المالية للمهاجرين والمادة 17.18حول تصنيف المؤشرات الإحصائية حسب الوضع المهجري).

وتأمل الشبكة في ايلاء عناية متواصلة **بنتائج ووظيفة آليات الأمم المتحدة للمراقبة المقترنة** بمختلف هذه الاتفاقيات (تقرير اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين للامم المتحدة؛ لجنة الخبراء المعنية بتطبيق اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية، والاستعراض الدوري الشامل في الأمم المتحدة).

وتوصي الشبكة بان يقع اعتماد الاستنتاجات الرئيسية لهذه التقارير في ضبط التشخيص **الاولي للميثاق العالمي** وعمليات التقييم التي سوف تترتب على ذلك.

وتؤكد الشبكة على **وجود مجموعة مكثفة ومتماسكة وواقعية من الأطر غير الملزمة ومن المبادئ التوجيهية المقامة على أفضل الممارسات الدولية**. ويذكر من بين هذه الاطر الاطار متعدد الاطراف حول *هجرة اليد العاملة لمنظمة العمل الدولية* (2006)، المبادئ *التوجيهية لإدماج اللاجئين وطالبي اللجوء في أسواق العمل* لمنظمة العمل الدولية (2016)، الخطوط الرئيسية *والمبادئ التنفيذية* للاستخدام العادل لمنظمة العمل الدولية (2016)، والنظام المندمج *للتوظيف الدولي لمنظمة الهجرة الدولية* (2013).

وأخيراً تلاحظ الشبكة وجود **أطر غير ملزمة وبروتوكولات لحرية التنقل أو لتيسير التنقل في القارة الأفريقية،** ومنها بالخصوص الاطار السياسي الأفريقي حول الهجرات للاتحاد الافريقي (2006)، البرنامج المشترك بشأن هجرة اليد العاملة (2015)، قرار قمة رؤساء الدول الافريقية لسنة 2016 الذي اكد من جديد على تطبيق حرية التنقل على المستوى الإقليمي (بروتوكول مالابو قيد الاعداد)، والبروتوكولات المختلفة حول التنقل للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، والتي يتعين إدامتها.

ب المسبقات السياسية

ومن منطلق حرصها على ان يشكل الميثاق العالمي تقدما ملموسا بالنسبة للوضع الراهن، تجلب الشبكة انتباه الأمينة العامة للندوة الحكومية الدولية الى الحاجة إلى الاعتراف بالمسبقات الأخلاقية والسياسية التالية :

1- ان الهجرة **حق أساسي من حقوق الإنسان** وانه يجب ان يتمتع المهاجرون **بحقوقهم الانسانية وحقوقهم كعمال، بغض النظر عن وضعيتهم المهجرية، وذلك دون أي تمييز، ومع توفير الحماية اللازمة لهم ضد جميع صيغ الاستعباد والممارسات المعادية للأجانب**.

2- ان الدافع الاساسي لاغلب الهجرات الدولية اليوم هو **البحث عن عمل لائق، وهوما يدعو الى** وضع مسألة العمل في قلب التفاوض حول الميثاق العالمي.

3- **يجب شجب الانحرافات الامنية ومكافحتها.**

4 - ان العامل يبقى عاملا بغض النظر عن وضعه المهجري وتلتزم الحركة النقابية بالدفاع عن **جميع العمال المهاجرين والعمل على حمايتهم، بمن فيهم من يوجدون في وضع غير نظامي،** و بالتأكيد على مساواتهم المطلقة في الحقوق مع غيرهم من العمال.

5 - تشكل **معايير الحماية القائمة واليات المراقبة والخبرة الفنية لمنظومة الأمم المتحدة** الضمان الافضل لحماية حقوق العمال المهاجرين وبالتالي ينبغي أن يقع دعمها بانتظام و توسيعها وتعزيزها. وهنا لا بد ان يكون **دور منظمة العمل الدولية، كوكالة معيارية،** دورا محوريا في المنظومة الدولية لضبط الهجرات في العالم.

6 - ان الحوكمة العالمية للهجرة الدولية يجب ان تدمج المبدأ التقدمي للحوار الاجتماعي الثلاثي في جميع المجالات المتعلقة بالهجرة في سياق العلاقة الشغلية، وبصفة خاصة الولوج الى العمل، المطابقة بين المهارات والتدريب، والاعتراف الدولي بالمهارات، ونقل الحقوق الاجتماعية، ومكافحة العمل القسري والرق الحديث. ويجب أن ينعكس مبدأ الحوار الاجتماعي الثلاثي في هيكلة المؤسسات التي ستحدث.

7 - ضرورة أن يأخذ الميثاق العالمي في الاعتبار الخصوصيات **الإقليمية وحالات الأزمات** في وثيقته الختامية، ومنها بالخصوص الاحتياجات المحددة للمجتمعات الأفريقية في مجالات التعليم وتدريب الشباب والنساء، والخبرة الدولية، ودعم سياسات التشغيل الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. وتذكر الشبكة على وجه الخصوص بأن **الهجرات الأفريقية تشكل في أغلبيتها الساحقة رهانا داخل اقاليم المنطقة[1]**، وتحديا اوروبيا افريقيا في مرتبة ثانية.

8 - يتعين ان تحث الوثيقة الختامية للميثاق العالمي الدول على وضع **سياسات للهجرة متقاربة ومتجانسة وشاملة وغيرتجريمية** للمهاجرين.

---

1 التقديرات العالمية لهجرة العمل. منظمة العمل الدولية- 2015

ج مقترحات عملية للتدخل

شرط مسبق: اعتماد قاموس لغوي رسمي حول الهجرات الدولية يرتكز على جملة من المصطلحات الاساسية تقع مناقشتها بطريقة نقدية وتؤدي إلى تعريفات توافقية.

1- الحوكمة العالمية للهجرة:

أ- الادانة الصريحة للمواقف العنصرية والكارهة للأجانب والمتعصبة المرتبطة بالهجرة والتي تغذيها بعض السياسات المهجرية؛

ب- التكفل بالاعتراف بمفهوم العمل اللائق حسب تعريف منظمة العمل الدولية في جميع السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية المتعلقة بقضايا الهجرة وبالمسائل التي تنطوي على علاقة العمل؛

ج- الاعتراف بمبدئ الشراكة الثلاثية وتعزيزه (حكومات، أصحاب عمل،عمال) في جميع الهيئات (الهيئات المستقبلية للميثاق العالمي، المحالس الاقتصادية الاقليمية للأمم المتحدة، اللجان الوزارية والفنية لمنظمات التكامل الإقليمية، المنتدى الشامل للهجرة والتنمية والقانون الدولي للهجرة والمسارات التشاورية الاقليمية للمنظمة الدولية للهجرة خافت)، كلما استدعى الامرتناول مسائل تنطوي على علاقة عمل؛

د- اعتماد هذا التمشي الثلاثي في المناقشات بشأن قضايا الهجرة داخل هيئات الحوار الاجتماعي الوطني.

2- تمويل المساعدة الفنية في مجال الهجرة الدولية:

أ- ارساء مبدأ التمويل الشفاف والمنصف والمرتكز على الخدمات التي تلبي احتياجات السكان المهاجرين من حيث الادماج والانتفاع بالحقوق مع الاعتراف بدور النقابات والمجتمع المدني...

ب- التركيز على الاحتياجات التي يعرب عنها المهاجرون أنفسهم بدلاً من الإجراءات التي تتخذها الحكومات.

3 - تنفيذ المعايير الدولية:

أ- تشجيع احداث تحالفات شبه إقليمية حول ارضيات للحقوق المتبادلة من خلال القيام بحملات مصوبة للتصديق على المعاييرالدولية؛

ب- تعزيز الاتفاقات الثنائية و متعددة الأطراف المتماشية مع المعايير الدولية والاتفاق النموذجي لمنظمة العمل الدولية، فضلا عن اتفاقات المعاملة بالمثل في مجال الضمان الاجتماعي (انظر 9)؛

ج- تعزيز قدرات الحكومات والشركاء الاجتماعيين، والمنظمات غير الحكومية وجمعيات الدفاع عن حقوق المهاجرين لاستخدام آلاليات الدولية لمراقبة الاتفاقيات (من بينها لجنة العمال المهاجرين للمفوضية العليا لحقوق الإنسان، ولجنة الخبراء لتطبيق الاتفاقيات والتوصيات لمنظمة العمل الدولية) ومتابعة مؤشرات اهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة ؛

4- تعزيز جمع البيانات الإحصائية والبحوث النوعية في الهجرة وإتاحتها وتوزيعها في المجال العام للمساعدة في صنع القرار و تقييم السياسات العمومية:

أ- التشجيع على اعتماد توصيات "الندوة الدولية للمختصين في احصائيات العمل" حول المعطيات الخاصة بالهجرة، وبالمؤشر 17.18 لاهداف التنمية المستدامة؛

ب- دعم بناء قدرات المنتجين (المكاتب الإحصائية، والوزارات، والجامعات) والمستخدمين (الحكومة، الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام) للمعطيات حول الهجرة لتعزيز السياسات المبنية على بيانات موضوعية، والعمل بصفة خاصة على اتاحة البيانات وبثها في المجال العام (مصنفة بحسب الجنس والعمر وما إلى ذلك).

5 – الدمج الفوري لمسألة التشغيل في إدارة الأزمات:

أ- تعزيز الأطر الدولية القائمة حول هذه القضايا، *ومنها المبادئ التوجيهية بشأن ولوج اللاجئين وغيرهم من المشردين الى سوق العمل* (منظمة العمل الدولية، 2016)*و التوصية رقم205.و التوصية المتعلقة بالتشغيل والعمل اللائق من أجل السلام والتاقلم* (منظمة العمل الدولية، 2017)؛

ب- دعم اعتماد هذه المبادئ في السياسات الوطنية للدول؛

ج- التشجيع على اعتماد سياسات اندماج نشيطة للاجئين في أسواق العمل؛

د- عند الوضعيات المتازمة، دعم العمل اللائق في مجالات الوقاية، واعادة الإعمار وتعزيز السلام والصمود المطلوبين خلال الازمات؛

ه- في حالات الطوارئ المطلقة والصراعات توعية جميع اطراف الازمات بضرورة تأمين العمال المهاجرين الموجودين في مناطق ألنزاع، حتى من خلال خطط للاجلاء؛

و- تعزيز إدماج مسألة التشغيل أو العودة إلى العمل في خطط الطوارئ للخروج من الأزمات (التوصية 205 لمنظمة العمل الدولية) والاستراتيجيات المستدامة لتوطيد السلم.

6 - تعزيز التنقل والهجرة من أجل العمل اللائق:

أ- إحداث أو إعادة التأكيد على معايير وأطر التعاون الثنائي أو متعددة الأطراف بين الدول والتي تتيح طرقا متعددة للهجرة النظامية للعمل في ظروف لائقة، في فترات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، خاصة بالنسبة لذوي المؤهلات العادية؛

ب- التشجيع على قيام سياسات وطنية للهجرة من اجل العمل تكون قائمة على تحليل الاحتياجات الفعلية لسوق العمل في بلدان المصدر والمقصد؛

ج- التشجيع على بلورة سياسات و/أو مبادئ توجيهية وطنية لتسوية وضعيات العمال المهاجرين غير النظاميين؛

د- تدعيم قدرات متفقدي الشغل ومصالح مراقبة الصحة والسلامة المهنية في كشف وقمع الانتهاكات ضد العمال المهاجرين؛

ه- التعرف على أصحاب الأعمال المسيئين وإرغامهم على الامتثال للقانون، ومعاقبتهم إذا لزم الأمر؛

و- التشجيع على اعتماد سياسات تيسر تشغيل الطلاب الاجانب وتتيح فرص العمل في بلدان المقصد أو العودة المصاحبة والطوعية الى بلد المصدر والتي تثمن المهارات المكتسبة؛

ز- تعزيز قدرات المصالح العمومية للتشغيل والمنظمات العمالية في مجال تنظيم وحماية العمال المهاجرين، ومن بينهم غير النظاميين، والتركيز على توفير خدمات للتوعية والمعونة القانونية، إلخ.؛
ن- تثمين وتوضيح دور وأهمية العمال المهاجرين.

7- تشجيع الاستخدام العادل وحماية العمال المهاجرين طوال مسار الهجرة:
أ- مساندة سن التشريعات التي تنظم عمل الوكالات الخاصة للتشغيل ،والمناولة وتسمح بمعاقبة الانتهاكات المتعلقة بالانتدابات المغشوشة والعمل القسري والاتجار بالبشر؛
ب- تنظيم الوكالات الخاصة للتشغيل وحثها على الامتثال للقوانين؛
ج- تعزيز صلاحيات وموارد سلطات الشرطة والقضاء لمتابعة الاخلالات المتعلقة بالانتدابات الاحتيالية والتشغيل القسري والاتجار بالبشر وحماية الضحايا؛
د- تعزيزقدرات وزارات العمل والمنظمات النقابية في تدريب وتوعية السكان والعمال المهاجرين باشكال التعسف في مجال الانتداب وبمسالة إعادة تشغيل العمال المهاجرين؛
ه- دعم قدرات السلط العمومية لوضع شبكات مهنية فاعلة للملحقين العماليين في القنصليات ببلدان المقصد واحداث سلاسل للحماية الفعلية (خطوط هاتف للطوارئ، مساعدة قانونية ، مراكز استقبال لضحايا سوء المعاملة، شبكة من المهنيين النفسيين الاجتماعيين المرجعيين، إلخ.)؛
و- التشجيع على ابرام اتفاقات تعاون ثنائية بين تفقديات الشغل؛
ز- تعزيز التعاون النقابي عبر الحدود.

8- وضع إطار معياري مرجعي لتنظيم ظروف عمل العمال المهاجرين، في الاتفاقات الثنائية و المتعددة الأطراف للتبادل الحر والاتفاقات الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر:
أ- في علاقة بمنظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، العمل على وضع إطار مرجعي ملزم في اتفاقات التبادل الحر والاستثمار، يجعل من الحماية، والمساواة في المعاملة بين العمال المهاجرين من جهة والعمال الوطنيين واقعا ملموسا؛
ب- تضمين اتفاقات التبادل الحر والاستثمار أحكاما بشأن تنقل العمال المهاجرين
ج- دعم قدرات وزارات العمل والشركاء الاجتماعيين لنقل هذا الاطار في القانون الوطني وتطبيقه في الاتفاقات الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يخص الجوانب المرتبطة بالتشغيل ومنها بالخصوص تشغيل العمال المهاجرين.

9- التشجيع على اعتماد برامج للضمان الاجتماعي، وتيسير قابلية نقل الحقوق المكتسبة للعمال المهاجرين:
أ- التأكيد مجددا على ضرورة التعامل المنصف وغير التمييزي تجاه العمال المهاجرين وأفراد أسرهم من طرف نظم الضمان الاجتماعي لبلدان المقصد؛
ب- دعم توسيع الدول لدائرة انتفاع العمال المهاجرين بالحقوق الاجتماعية؛
ج- دعم إبرام اتفاقات ضمان اجتماعي ثنائية ومتعددة الأطراف بين بلدان منطقة شبه اقليمية أو على طول الممرات المهجرية؛

د- تيسير انتفاع العمال المهاجرين بحقوقهم المكتسبة فيما يتعلق بقابلية نقل الحقوق الاجتماعية كمساواة في المعاملة مع العمال الوطنيين.

10- تعزيز الاعتراف الفعلي بالمهارات والمؤهلات، بما في ذلك مكاسب التجربة والتدريب المهني داخل مجموعات إقليمية أوشبه إقليمية:

أ- تعزيز القدرات للهيئات الوطنية وشبه الإقليمية المكلفة باطر الاعتراف بالمهارات والمؤهلات ودعم احداثها فعليا بما في ذلك تزويدها بالبنى التحتية والامكانيات اللوجستية؛

ت-دعم نشر أطر مشتركة للاعتراف بالمهارات، بما في ذلك التدريب المهني في جميع مراحل الحياة ومكتسبات الخبرة في كل المهن.

وضعت وثيقة المناصرة هذه الشبكة النقابية لبلدان المتوسط وبلدان جنوب الصحراء وصادقت عليها لجنة قيادتها في16جانفي في باريس/ كانون الثاني/سنة2018.

الاتحاد العام التونسي للشغل
بوصفه منسقا عاما للشبكة النقابية لبلدان المتوسط وبلدان جنوب الصحراء
ونيابة عن جميع اعضائها.

المراجع

Bureau International du Travail (BIT). 2017. Rapport IV. Migrations de main-d'œuvre : nouvelle donne et enjeux de gouvernance. Quatrième question à l'ordre du jour. Conférence internationale du Travail, 106e session, 106/IV. Genève.

----------.2015. Global Estimates on Labour Migration. Genève.

Global Unions. 2013. The UN High Level Dialogue on Migration and Development must deliver on a rights- based approach to migration.

Global Unions. 2012. Global Unions Strategy Meeting on Migration: "Building Alternatives". Brussels, 24-25 September 2012).

Réseau Syndical Migrations Méditerranéennes Sub-Sahariennes (RSMMS). 2014. Déclaration de Casablanca.

Union Générale Tunisienne du Travail. 2017. Réseau Syndical Migrations Méditerranéennes Sub-Sahariennes (RSMMS). Communiqué.

المعايير والاطر المرجعية الدولية :

Bureau International du Travail (BIT). 1949. Convention sur les travailleurs migrants, 1949 (No.97).

_____. 1949. Recommandation No. 86. Recommandation sur la migration pour l'emploi (Révisée), 1949. (Annexe : Modèle d'Accord sur les migration temporaires et permanentes pour l'emploi incluant la migration des réfugiés et des personnes déplacées.

_____. 1975. Convention sur les travailleurs migrants (dispositions complémentaires), 1975 (No.143).

_____. 1975. Recommandation No.151. Recommandation sur les travailleurs migrants (dispositions complémentaires).

_____. 1997. Convention sur les agences d'emploi privées, 1997 (No.181).

----------. 1997. Convention sur les agences d'emploi privées, 1997 (No. 181).

----------. 1998. Déclaration sur les Principes fondamentaux et les droits au travail. Conférence internationale du travail, 86th Session, Genève, http://www.ilo.org/dyn/declaris/DECLARATIONWEB.static_jump?var_language=EN&var_pagename=DECLARATIONTEXT

----------. 2006. Cadre multilatéral de l'OIT sur la migration pour l'emploi : Principes non-contraignants et lignes directrices pour une approche fondée sur les droits de la migration pour l'emploi, Genève: International Labour Office. http://www.ilo.org/public/english/protection/migrant/download/multilat_fwk_en.pdf

----------. 2014. Migration équitable: Un programme pour l'OIT. Rapport au Directeur-Général I(B), Conférence internationale du travail, 103rd Session, Geneva.

----------. 2016a. Principes généraux et lignes directrices opérationnelles pour le recrutement équitable. Genève: International Labour Office. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/genericdocument/wcms_536263.pdf

----------. 2016b. Principes directeurs sur l'accès des réfugiés and des autres personnes déplacées de force au marché du travail. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/meetingdocument/wcms_490754.pdf

----------. 2017. Recommandation No.205. Recommandation sur l'emploi et le travail décent pour la paix et la résilience. http://www.ilo.org/dyn/normlex/fr/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:R205

Organisation des Nations Unies. Convention des Nations Unies sur les droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur Famille (1990)

Document constitutif du

Réseau Syndical Migrations Méditerranéennes Subsahariennes - RSMMS

RSMMS

DECLARATION DE CASABLANCA

- Prenant en considération les recommandations des réunions préparatoires précédentes tenues à :
  - Hammamet-Tunisie du 14 au 17 novembre 2009
  - Dakar-Sénégal les 7 et 8 octobre 2013
  - Turin-Italie les 21 et 22 octobre 2013
- Constatant que la situation des travailleurs migrants et les membres de leurs familles ne cesse de se dégrader et prend des dimensions dramatiques dans la plupart des pays de la région méditerranéenne et subsaharienne dues à des violations systématiques des droits humains, des droits fondamentaux des migrants et des conventions internationales en rapport avec la question migratoire.
- Considérant qu'il est extrêmement important et qu'il devient urgent pour les Organisations syndicales dans les régions méditerranéenne et subsaharienne d'assumer leurs responsabilités historiques et éthiques à l'égard de ces violations permanentes des droits des migrants et d'agir ensemble d'une manière efficace et coordonnée, sur le plan national, régional et international, pour prévenir la dégradation des conditions de travail et de vie des travailleurs migrants et de lutter contre toutes les formes de discrimination, de racisme et de xénophobie.

Les Organisations syndicales présentes dans le cadre de la réunion de Casablanca-Maroc qui s'est tenue du 6 au 8 août 2014 :

UMT, CDT : Maroc **| UGTT :** Tunisie **| SNAPAP :** Algérie **| EFITU :** Egypte **| CGTM :** Mauritanie

CGIL : Italie **| CGT, CFDT :** France **| CSTM :** Mali **| USTN :** Niger **| UGTCI :** Côte d'Ivoire

CARISM : Comité d'Actions et de Réflexions Intersyndicales sur la Migration qui regroupe cinq organisations syndicales sénégalaises (CNTS, CSA, CNTS-FC, UDTS et UNSAS),

en présence de représentants du BIT, CSI, ISP, Friedrich-Ebert-Stiftung (FES) et Nexus/CGIL.

1. Recommandent à toutes les Organisations syndicales engagées dans cette dynamique de promouvoir les droits des migrants dans l'espace méditerranéen et subsaharien de se doter de structures dédiées exclusivement à la gestion de la question migratoire, ce qui permettra de montrer l'intérêt que portent ces Organisations au dossier de la migration hissée parmi leurs préoccupations centrales. Cela permettra aussi une meilleure gestion du dossier migratoire d'une manière plus rapide et plus efficace.
2. Appellent tous les Etats de la région méditerranéenne et subsaharienne à ratifier les conventions internationales en rapport avec la question migratoire, notamment les conventions C97 et C143 de l'OIT et la convention des Nations Unies de 1990, à harmoniser leurs législations nationales avec le contenu de ces conventions internationales et à veiller à la bonne application de ces dispositions.
3. Exigent des pouvoirs publics dans leurs pays respectifs qu'ils s'engagent à associer les syndicats des travailleurs dans l'élaboration, la gestion et le suivi des politiques touchant les populations migrantes.

4. Interpellent les instances régionales, notamment celles de l'Union Européenne afin d'associer les syndicats dans les réflexions, l'élaboration et l'évaluation des programmes, le suivi et les négociations bilatérales ou multilatérales touchant les travailleurs migrants et invitent les syndicats membres à se concerter autour des enjeux des déclarations de partenariats pour la mobilité initiés et conclus par l'Union Européenne, en dénonçant l'aspect sécuritaire de ces déclarations avec le Maroc (7 juin 2013) et la Tunisie (3 mars 2014), matérialisé notamment par la conditionnalité de conclure des accords de réadmission.

5. Appellent la CSI (CSI Afrique, CSI pays arabes), la CES et l'USTMA à accompagner le Réseau Syndical Migrations Méditerranéennes Subsahariennes.

6. Demandent aux Organisations africaines régionales et sous-régionales (UA, CEDEAO, UMA...) à associer le Réseau dans l'examen et le suivi des questions relatives aux Migrations.

7. Décident la création du Réseau Syndical Migrations Méditerranéennes-Subsahariennes avec pour siège UGTT/Tunisie.
   - Ce Réseau Syndical Migrations Méditerranéennes-Subsahariennes donne la preuve de l'unité et de la solidarité du mouvement syndical et son attachement aux valeurs fondamentales universelles des droits humains basés sur la liberté, l'égalité, la justice, la non-discrimination et le travail décent.
   - La coordination générale du réseau sera confiée à l'UGTT jusqu'à la tenue de l'assemblée générale du réseau.
   - Ce réseau est doté d'un comité de pilotage composé comme suit :

Coordinateur	**UGTT**
Nord Médit	1. CGIL 2. A désigner
Sud Médit	1. UMT 2. CGTM
Subsahara	CARISM USTN
Observateurs	BIT-ACTRAV CSI CES Global Union FES USTMA Nexus/CGIL OIM

   - Le Réseau dispose d'une toile de points focaux désignés par les syndicats membres qui constituent la cheville ouvrière du Réseau sur le plan de la transition de l'information, du suivi des programmes, l'alerte aux violations des droits des migrants et ce, dans le cadre d'une plateforme digitale et d'un site web qui seront mis en place dans le cadre du Réseau.
   - Le Réseau dispose aussi d'un comité d'experts qui auront à charge d'élaborer les études et de proposer des plans d'action dans le cadre de la politique décidée par les membres du Réseau au cours de leur assemblée générale.
   - Le Réseau compte sur l'adhésion active des Organisations régionales et internationales, sur le soutien financier et technique des donateurs et des Organisations pour financer et réussir ses activités et renforcer les capacités des syndicats membres.

8. Adoptent le document ci-joint relatif à l'établissement d'un Réseau Syndical Migrations Méditerranéennes-Subsahariennes comme document constitutif **(Casablanca, le 8 août 2014)**.

Annexe 2 :

RSMMS

Liste des organisations syndicales membres du « Réseau Syndical Migrations Méditerranéennes-Subsahariennes (RSMMS) »

(en date du 16 janvier 2018)

Pays	Dénomination		Acronyme
Coordination générale du RSMMS (& membre)			
Tunisie	**1. Union Générale Tunisienne du Travail**	**Contact :** Mme Naima Hammami Secrétaire Générale Adjointe/ Département des Relations Internationales et de l'Emigration **Adresse :** UGTT - Département des Relations Internationales et de l'Emigration 9 rue de Grèce – 1001 Tunis / Tunisie **E-mail :** ugtt.relationinternational@yahoo.fr **Tel. :** (+216) 71 336 549 **Fax :** (+216) 71 334 227	**UGTT**
Organisations syndicales membres du RSMMS			
Algérie	2. Syndicat National Autonome des Personnels de l'Administration Publique		**SNAPAP**
Bénin	3. Confédération Générale des Travailleurs du Bénin		**CGTB**
Côte d'Ivoire	4. Union Générale des Travailleurs de Côte d'Ivoire		**UGTCI**
Espagne	5. Confederación Sindical de Comisiones Obreras		**CCOO**
	6. Unión Sindical Obrera		**USO**
France	7. Confédération Française Démocratique du Travail		**CFDT**
	8. Confédération Générale du Travail		**CGT**
Italie	9. Confederazione Generale Italiana del Lavoro		**CGIL**
	10. Confédération Syndicale Internationale		**CSI-Afrique**
Mali	11. Confédération Syndicale des Travailleurs du Mali		**CSTM**
	12. Union Nationale des Travailleurs du Mali		**UNTM**
Maroc	13. Confédération Démocratique du Travail		**CDT**
	14. Union Marocaine du Travail		**UMT**
Mauritanie	15. Confédération Générale des Travailleurs de Mauritanie		**CGTM**
Niger	16. Union des Syndicats des Travailleurs du Niger		**USTN**
Sénégal	17. Confédération Nationale des Travailleurs du Sénégal		**CNTS (CARISM)**
	18. Confédération Nationale des Travailleurs du Sénégal - Forces du changement		**CNTS-FC (CARISM)**
	19. Confédération des Syndicats Autonomes		**CSA (CARISM)**
	20. Union Démocratique des Travailleurs du Sénégal		**UDTS (CARISM)**
	21. Union Nationale des Syndicats Autonomes du Sénégal		**UNSAS (CARISM)**